

تعاقد الأدلة النحوية وأثرها في توجيه دلالة الخطاب القرآني

علياء عباس حمزة

تعاقد الأدلة النحوية وأثرها في توجيه دلالة الخطاب القرآني

علياء عباس حمزة

مدرس مساعد – مديرية تربية بابل – قسم الإعداد والتدريب

hum128.alaa.abbas@student.uobabylon.edu.iq

المستخلص

تهتم هذه الدراسة بلغة القرآن الكريم، والبحث عن قراءة جديدة للمعنى الوظيفي في السياق القرآني؛ لتوضيح المعنى واختلافه في التراكيب، في ضوء تعدد الأدلة التي تفرزها أنظمة اللغة (الصرف والنحو). ومن هنا توضحت بعض الصعوبات في استقصاء تلك الأدلة ودراستها، مستبعداً الأمور الفلسفية والمنطقية منها، وهذا يستدعي الباحثان إلى تشذيب كل شيء يتعلق بنظرية العامل. ومن الصعوبات الأخرى أن الدراسة جمعت بين مستويات اللغة مما استدعى الأمر إلى فهم نصوصه فهماً دقيقاً خوفاً. ومن ثم قمنا بجمع المادة العلمية المرتبطة بالموضوع. وقد شرعت في الكتابة تعاقد الأدلة في ضوء الاعتماد على قرائن متعددة في التحليل للخطاب القرآني، مما ييسر إدراك العلاقات اللغوية في ما بينها، وقد قسّمت تعاقد الأدلة على عشرة أدلة، وكل دليل تجتمع معه أدلة أخرى؛ ليسهل الوصول إلى المعنى لتجنب الالتباس. وقد فرضت طبيعة البحث الوقوف أمام القضايا المتعلقة بأراء كل من: النحاة، والمفسرين، وأهل القراءات، وبيان الحكمة منها، ووجوب معرفتها حتى يسهل على القارئ فهم كتاب الله تعالى، وتدبر معانيه، والاهتداء إلى بعض أسرارهِ. وذيّلت ذلك كلّهُ بقائمة المصادر والمراجع العربية. وما توفيقي إلا بالله عليه توكلنا وإليه مآب.

الكلمات المفتاحية: تعاقد الأدلة النحوية، القرائن النحوية، المعنى النحوي الوظيفي، قرائن التعليق، لغة القرآن الكريم.

The Convergence of Grammatical Evidence and Its Impact on Directing the Semantic Orientation of Quranic Discourse

Alya Abbas Hamzah

Assistant Lecturer – Babylon Directorate of Education – Department of Preparation and Training

hum128.alaa.abbas@student.uobabylon.edu.iq

Abstract

This study examines the language of the Holy Quran and offers a renewed reading of functional meaning within the Quranic context. It clarifies how meaning varies across structures in light of the evidence produced by linguistic systems, particularly morphology and syntax. The study also highlights the challenges of investigating this evidence while excluding philosophical and logical considerations, which requires refining discussions related to the theory of the governing factor.

Another challenge was that the study combined different levels of language, necessitating a meticulous understanding of the texts. Therefore, we gathered the

relevant scholarly material. we began writing a coherent analysis of the evidence, relying on multiple indicators in our analysis of the Qur'anic discourse. This facilitates understanding the linguistic relationships between the texts. We divided this coherent analysis into ten sections, each supporting further evidence to simplify the meaning and avoid ambiguity. The nature of this research necessitated addressing the issues related to the opinions of grammarians, exegetes, and scholars of Quranic readings, explaining the wisdom behind them, and emphasizing the importance of understanding them to facilitate the reader's comprehension of God's Book, contemplation of its meanings, and discovery of some of its secrets. I have appended all of this with a list of Arabic sources and references.

Keywords: Convergence of Grammatical Evidence, Grammatical Contextual Markers, Functional Grammatical Meaning, Suspension Markers, The Language of the Holy Quran.

المقدمة

يُمثّل البحث في آليات إنتاج المعنى النحوي وإدراك العلاقات التركيبية في اللغة العربية أحد المحاور الجوهرية التي شغلت اهتمام الدارسين اللغويين قديماً وحديثاً، لا سيما أن هذه اللغة تمتاز بنظام دلالي بالغ الدقة، تتشابك فيه العناصر اللفظية والمعنوية في نسيج تركيبى متماسك. وفي هذا السياق، تبرز القرائن النحوية بوصفها الأداة المنهجية الكفيلة بضبط العلاقات التركيبية وتحديد الوظائف النحوية، إذ لا يقوم المعنى في الغالب على دليل منفرد، بل يتشكّل من خلال تضافر جملة من القرائن اللفظية والمعنوية التي تتكامل فيما بينها لرفع الإبهام وإزالة الاشتراك وتوجيه الدلالة نحو مقصدها المراد.

وقد تجلّى هذا التعاضد بأجلى صورته في لغة القرآن الكريم، باعتبارها الذروة العليا للبيان العربي والمستوى الأمثل لاستعمال اللغة في أرقى صورها؛ إذ تنتظم في نصوصه آليات متعددة من قرائن الإعراب والرتبة والصيغة والمطابقة والأدوات النحوية، تتعاون معاً على توجيه الدلالة وتحديد المقاصد بصورة لا تتأتى بالاقتصار على قرينة واحدة بمعزل عن سائرهما.

وعلى صعيد الدراسات اللغوية الحديثة، أسهمت نظرية القرائن كما صاغها اللغوي العربي تمام حسان في تقديم تأطير منهجي رصين لهذه الظاهرة، إذ جعلت من مبدأ تعاضد الأدلة ركيزة تفسيرية تُعين على استيعاب التراكم اللغوي بعيداً عن التحليل الأحادي الذي يختزل المعنى في سبب واحد، وتُثبت أن الدلالة النحوية إنما تنشأ عن شبكة متكاملة من العلاقات والمؤشرات المتساندة. غير أن هذه النظرية، على ما بلغت من نضج وتأصيل، لا تزال في حاجة إلى مزيد من التطبيق التحليلي على النص القرآني؛ لاستجلاء آليات عملها الفعلية وقياس أثرها في توجيه الدلالة النحوية وتفسير الظواهر التركيبية.

وانطلاقاً من هذا الإطار، تتمحور إشكالية هذا البحث حول جملة من التساؤلات الجوهرية: كيف تتعاضد الأدلة النحوية في الخطاب القرآني لإنتاج المعنى النحوي وتحديد الوظائف التركيبية؟ وما القرائن الأكثر حضوراً وأثراً في بناء هذه الدلالة؟ وهل يُجزئ الاعتماد على قرينة مفردة في تفسير الظواهر النحوية، أم أن الفهم الوافي يستوجب تكامل عدد من الأدلة المتضافرة؟

ويسعى هذا البحث إلى الإجابة عن هذه التساؤلات عبر منهج تطبيقي تحليلي يتتبع مظاهر تعاضد الأدلة النحوية في عدد من الأبواب والمسائل النحوية، ويُعنى برصد دور القرائن المتنوعة في توجيه المعنى

وكشف الغموض، بهدف الإسهام في تطوير أدوات التحليل النحوي، والارتقاء بفهم النص القرآني إلى مستوى من الدقة والعمق يليق بمكانته وسمو أسلوبه.

أولاً : مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث حول غياب دراسة تطبيقية تحليلية متخصصة تكشف عن آليات تعاضد الأدلة النحوية في الخطاب القرآني، وتحدد كيفية اشتراك القرائن اللفظية والمعنوية في إنتاج المعنى النحوي وتحديد الوظائف التركيبية. ويتفرع عن ذلك تساؤل جوهري: هل يكفي الاعتماد على قرينة نحوية واحدة في تفسير الظواهر التركيبية، أم أن فهم المعنى يستلزم تضافر جملة من الأدلة المتكاملة؟ وما أثر غياب أحد هذه الأدلة في توجيه الدلالة أو وقوع اللبس؟.

ثانياً : أهمية البحث

تتبع أهمية هذا البحث من تناوله الخطاب القرآني الذي يُعدّ أرقى مستويات البيان العربي وأغنى النصوص بالقرائن النحوية والدلالية المتعاضدة، مما يجعله ميداناً مثالياً لدراسة آليات إنتاج المعنى النحوي. كما تبرز أهميته في إسهامه في تطوير الدرس النحوي من خلال إبراز مبدأ تعاضد الأدلة بوصفه منهجاً تفسيريّاً يفسر الظواهر النحوية تفسيراً أكثر شمولاً ودقة من الاقتصار على العامل النحوي وحده. كذلك يسهم البحث في تعميق فهم العلاقات بين القرائن اللفظية والمعنوية وأثرها في توجيه الدلالة وإزالة اللبس، فضلاً عن الإفادة من نتائجه في تطوير مناهج تعليم النحو العربي وتيسير فهم النص القرآني وتحليل تراكيبه اللغوية.

ثالثاً : أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى بيان مفهوم تعاضد الأدلة النحوية وإبراز أهميته وسيلةً منهجية للكشف عن المعاني النحوية في اللغة العربية، والوقوف على أثر القرائن المتعددة في بناء المعنى وتحديد الوظائف التركيبية في الخطاب القرآني. كما يسعى إلى توضيح دور قرائن التعليق في تفسير العلاقات النحوية وربط عناصر التركيب اللغوي بعضها ببعض، وذلك من خلال تتبع مظاهر هذا التعاضد في جملة من الأبواب النحوية الواردة في القرآن الكريم، كالنداء والإسناد والتعديّة والاستثناء والحال والتمييز والإضافة.

ويتوخى البحث كذلك تأكيد مبدأ راسخ في الدرس اللغوي مفاده أن المعنى النحوي لا يقوم على قرينة بعينها، بل يتشكل من تضافر جملة من القرائن اللفظية والمعنوية التي يكمل بعضها بعضاً. ويُضاف إلى ذلك إبراز القيمة المنهجية لمبدأ تعاضد الأدلة في تطوير التحليل النحوي وتقويم فهم النص القرآني فهماً أدق وأعمق، والكشف عن جهود النحاة قديماً وحديثاً في الإفادة من القرائن النحوية وتوظيفها في تفسير الظواهر التركيبية وتوجيهها.

التمهيد

إنّ المعنى النحوي الوظيفي ليس من شأنه أن يستبين بوساطة القرينة اللفظية، أو المعنوية المفردة، بل لا بدّ أن تجتمع معه عدد من الأدلة في تبيان المعنى المراد. فالتعاضد: يراد منه أنّ القرينة الواحدة لا يمكن أن تدلّ بمفردها على معنى بعينه، ولو حدث ذلك لكان عدد القرائن بعدد المعاني النحوية، وهو أمر يتنافى مع مبدأ تعدد المعاني الوظيفية للمبنى الواحد⁽¹⁾. فمبدأ تعاضد الأدلة يفسّر التعليق النحوي كلّهُ، على حين لا يفسّر العامل النحوي منه إلا دليل واحد وهو العلامة الإعرابية، وهذا المبدأ يبيّن إدراك العلاقات النحوية بما يحدد من الأمور المحسوسة في حين يفسح العامل النحوي الطريق أمام التخريج والتأويل والتقدير وهي أمور فردية لا ضابط لها⁽²⁾.

ومن هنا يتّضح أنّ مبدأ تعاضد الأدلة لا يقوم بديلاً عن نظرية العامل؛ لكثرة الأدلة وتشعبها، ولصعوبة استعانة المتكلم بها، إذ لا يمكنها استحضارها، وربطها ببعضها أثناء خطاب المتكلم بخلاف

نظرية العامل. لكنّه يمكن القول أن مبدأ تعاضد الأدلة باستعمال القرائن المتعددة يُصلح التحليل النحوي⁽³⁾.

وهذا المبدأ كما يراه بعض الدارسين – من «أهم المحاولات لفهم النظام اللغوي للعربية وأبعدها أثراً؛ ذلك لأنها أول دراسة في تاريخ النحو العربي كلّهُ تُقيم منهجاً على أساس فكرة (التعليق)، فحوّلت درس النحو بهذا من منهجه اللفظي المتمثل في (الإعراب) القائم على فكرة العامل، إلى منهج قرائن التعليق الذي يضع المعنى في المقام الأول»⁽⁴⁾.

ويعود الفضل في التنبيه لهذه الظاهرة إلى الدكتور تمام حسان⁽⁵⁾. حين استدللّ على الصلة الوثيقة، والترابط البيّن بين جميع القرائن. وليس من نافلة القول إن قلنا إنّ جميع أدلة الصوت، والصرفية، وقرائن التعليق النحوية، والحالية يجوز أن تتعاضد مع بعضها للوصول إلى المعنى المراد. وإذا أنعمنا النظر في تعريفات النحاة للأبواب النحوية فسندرى أنهم لم يغفلوا مراعاة هذه الظاهرة في تعريفاتهم، وكأنهم كانوا يشعرون بأن معرفة الباب النحوي لا تكتمل إلا بمراعاة جملة من القيود التي يمكن إرجاعها إلى القرائن اللفظية والمنطقية، وقد أقاموا هذه التعريفات على صور لا يكاد الناظر فيها يشك في أنهم كانوا يستشعرون أغلب تلك القرائن⁽⁶⁾. ونذكر من ذلك بعض الأمثلة على سبيل الإيضاح لا على سبيل الحصر:

أولاً: تعاضد الأدلة في النداء:

النداء: هو ما «يصلح لكلّ حاضرٍ والمراد واحد بعينه فقوي بالتنبيه؛ لتحريك النفس على طلبه بعينه إذا لم تكن علامة تعريف في لفظه»⁽⁷⁾. ومن ذلك قوله تعالى ﴿يَا إِبْرَاهِيمُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا إِنَّهُ قَدْ جَاءَ أَمْرٌ رَبِّكَ وَإِنَّهُمْ آتِيهِمْ﴾⁽⁸⁾، وقوله تعالى ﴿يَا زَكَرِيَّا إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ اسْمُهُ يَحْيَى لَمْ نَجْعَلْ لَهُ مِنْ قَبْلُ سَمِيًّا﴾⁽⁹⁾. وفي ضوء التعريف السابق تتوضح لنا جملة من الأدلة المتعاضدة للوصول إلى المعنى في باب النداء، ومن أهم تلك الأدلة:

1 – التنغيم بالمنادى: هي بادرة غريزيّة يمارسها الإنسان لتلبية لحاجاتها الفطرية. وذلك إما للاستعانة أو التوجع أو الشكوى بمعرض الدفاع عن النفس، وإما لشتى الأغراض الاجتماعية من التعاون والتوّد والتعاطف، وتحريك النفس عند طلب المخاطب، وهذا الأمر لا يكون إلا عن طريق صوت يصدره المتكلم لذلك المخاطب؛ كما يستجيب له ويتنبه عند مناداته، وهذا الصوت يسمى التنغيم بالمنادى. فقوله تعالى ﴿يَا إِبْرَاهِيمُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ لا نستطيع أن ننتقها بصوت منخفض، أو كأنك تخاطب شخصاً بقربك، فلا بدّ من امتداد الصوت وتنبيه المدعو ليستجيب لك. وقد ساعدها على أداء هذه المهام المتنوعة مرونة صوتي (الياء والألف اللينة)، وسهولة التكيف في النطق بهما قصراً أو مدّاً، أو بين بين، وفقاً للمعنى المقصود والغرض المراد.

2 – الأداة: إن حروف النداء ستة وهي: (يا وأيا وهيا وأي والهمزة و وا). وأم حروف النداء هي الياء؛ لأنها دائرة في جميع وجوهه؛ فتستعمل للقريب والبعيد، والمستيقظ والنائم، والغافل والمقبل، ويكون في الاستغاثة والتعجب⁽¹⁰⁾.

ومما يتقدم يتضح أننا نفهم من الجملة معنى النداء في ضوء دليلين واضحين قد اجتمعا في ما بينهما للوصول إلى المراد، وهما: الأول: تنغيم الجملة عند النطق بها للتعبير عن مطالبه من شكوى أو تفعج أو توجع أو استغاثة بحسب مبتغى المنادي، والثاني: وجود أداة النداء الياء التي تختص بالدخول على جملة النداء؛ فهي تعدّ من الدليل الأساس في باب النداء، فيها يتضح معنى النداء. كقوله تعالى ﴿أَنَا يَا زَكَرِيَّا إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ اسْمُهُ يَحْيَى﴾، وكذلك قوله تعالى ﴿يَا إِبْرَاهِيمُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾.

أولاً: تعاضد الأدلة في الإسناد:

: قسّم أهل اللغة أدلة الإسناد على قسمين:

القسم الأول: إسناد الفعل إلى فاعله: وهو يعد من أهم أدلة الإسناد، فالفاعل هو كلّ اسمٍ ذكرته بعد فعل، وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، ولذلك كان في الإيجاب والنفي سواء، فوجب تقديم خبر الفاعل لأمر وراء كونه خيراً، وهو كونه عاملاً فيه ورتبة العامل أن يكون قبل المعمول وكونه عاملاً فيه سبب أوجب تقديمه⁽¹¹⁾. أو أنه «اسم ظاهر أو مضمّر، بارز أو

مستتر، أو ما في تأويله، أي الاسم أسند إليه فعل تام، متصرف أو جامد، أو ما في تأويله على المسند إليه، أصلي المحل في التقديم وأصلي الصيغة» (12). وقال ابن مالك في الفاعل بأنه: «المسند إليه فعل تام مقدّم فارغ، باق على الصوغ الأصلي، أو ما يقوم مقامه» (13).

وفي ضوء ما تقدّم من التعريفات السابقة يتبيّن لنا أن الفاعل لا يقف على دليل واحد لمعرفة، وإنما هناك أدلة أخرى للاستدلال عليه. فالعامل لوحده ليس دليلاً كافياً للوصول إلى المعنى. ولا سيما أن الإنسان بطبعه قلماً يكتفي لإدراك شيء ما بقرينة واحدة تدل على المعنى المراد، فالتجأ إلى الاقتضاء فضلاً عن العامل (14).

فمن شأن هذا المفهوم أن يُستثمر في مناهج تدريس النحو، بحيث يدرك الطالب أن ما استدعى الرفع في الفاعل هو مفهوم الفاعلية الذي يتوصل إليه بجملة من الأدلة اللفظية والحالية، وذلك يسهل عليه إعراب كل باب من الأبواب النحوية إعرابه المناسب (15). ففي قوله تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ (16)، فيمكن معرفة الفاعل بسهولة ويسر وهو (الله) جلّ شأنه؛ لأن هناك أدلة متعددة تعاضدت على معرفة الفاعل، ومن أهم تلك الأدلة:

- 1) كونه مرفوعاً. وهذه قرينة إعراب.
- 2) رتبته متأخرة عن الفعل، وهذه قرينة الرتبة.
- 3) الفعل الذي معه مبني للمعلوم، وهذه قرينة الصيغة.
- 4) إن الفعل معه مسند إلى المفرد الغائب، وهذه قرينة المطابقة (17).

ومما هو حري التنبيه إليه أنه إذا غاب دليل معين لا يعني أن يكون ليس في المعنى، فهناك أدلة أخرى تجتمع مع بعضها للوصول إلى المعنى ومنع اللبس، ومن ذلك قوله تعالى ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ (18). ففي هذه الآية المباركة غاب دليل الرتبة، فتأخر الفاعل وهو (العلماء) وكان حقه التقديم، وتقدم المفعول وهو (الله) وكان حقه التأخير، فلم تراعى هذا الدليل في الآية المباركة، وهذا لا يعني أن هناك لبس في المعنى، فالأدلة الأخرى حالت دون ذلك.

القسم الثاني: إسناد الخبر إلى المبتدأ: وهو من أدلة الإسناد، فلا يمكن معرفته من دليل واحد، فلا بدّ أن تتلاحم معه أدلة أخرى، بحيث تشكل جميعاً بناءً متماسكاً (19). ومن المبتدأ والخبر قولنا: ﴿نَحْنُ مُصَلِّحُونَ﴾ (20). فيمكن معرفة المبتدأ من الخبر بيسر، فالمبتدأ (نحن)، والخبر (مصلحون)؛ لأن هنالك أدلة متعددة تعاضدت على المبتدأ والخبر عرفتهما، ومن أهم تلك الأدلة:

1 — قرينة العلامة الإعرابية: المبتدأ مرفوع بالابتداء، أي وقوعه في بدء الجملة وأولها، والخبر يرتفع بالمبتدأ (21).

2 — قرينة الرتبة: يظهر عن طريق الدلالة على المواقع، فرتبة المبتدأ أسبق في الجملة من رتبة الخبر، فالابتداء اهتمامك بالاسم وجعلك إياه أولاً، وكانت رتبته متقدمة على غيره، والخبر يكون ثان بعده (22). فالمبتدأ في الجملة (نحن) لتقدمه على الخبر وهو (مصلحون). ويكفي هنا أن نتذكر قول ابن مالك (23):

والأصل في الأخبار أن تؤخراً وجوّزوا التقديم إذ لا ضرراً

3 — قرينة المطابقة: يشترط في المبتدأ والخبر حصول المطابقة بينهما في التذكير والتأنيث أي في النوع، وكذلك المطابقة في العدد، فضلاً عن المطابقة في الإعراب (24). كما في قوله تعالى ﴿نَحْنُ مُصَلِّحُونَ﴾ فقد تطابق في التذكير، والجمع، والإعراب. وقوله ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ (25)، فقد تطابق في التذكير والافراد. أما المطابقة في التعريف والتذكير فإنها غير واجبة للمبتدأ والخبر، بل يجب أن يكون أصل المبتدأ معرفة، وأصل الخبر نكرة (26).

4 — قرينة التضام: المبتدأ والخبر عنصران متضامان في الجملة، بمعنى أن وجود أحدهما هو قرينة دالة على وجود الآخر، فلا يمكن للمبتدأ بدون الخبر أن يكون مفيداً بمفرده، ولا يمكن العكس أيضاً إلا إذا وجدت قرينة دلّت على حذف أحدهما؛ لأن كلّ واحدٍ منهما يحتاج إلى ضميمة ليتم معناه.

فضميمة المبتدأ هو الخبر، وضميمة المضاف هو المضاف إليه، فعند تلازمهما يشكلان جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعهما. فالمبتدأ معتمد الفائدة والخبر محل الفائدة فلا بدّ منها، فافتقار المبتدأ إلى الخبر الذي بعده كافتقار الفاعل إلى الفعل (الخبر) الذي قبله (27). ويعود السبب في ذلك إلى أن الخبر

الجزء المكمل للفائدة، وقيل إنه الجزء المنتظم منه مع المبتدأ جملة⁽²⁸⁾. ولهذا «أنَّ خبر المبتدأ هو الجزء المستفاد الذي يستفيده السامع ويصير مع المبتدأ كلاماً تاماً»⁽²⁹⁾. ومن هنا تبين أن (نحن) في الآية المباركة (نحن مصلحون) هو الجزء المنتظم مع المبتدأ المستفاد من المتكلم.

ثالثاً: تعاضد الأدلة في باب التعديّة

حُصرت التعديّة على باب المفعول به، وجُعِلت دليلاً يربط بين الفعل وما يتعدى إليه. ولا يمكن معرفة التعديّة من دليل واحد، إذ لا بدّ أن تجتمع معه أدلة أخرى؛ ليشكل بناء متماسكاً بغية الوصول إلى المعنى المراد؛ لأننا إذا اعتمدنا علامة التعديّة فقط، وتركنا الأدلة الأخرى، فربما يُترخص في هذا الدليل ويلتبس المعنى، فلا بدّ من وجود أدلة أخرى تحل محل الدليل المهدر، أو تكون أدلة مساعدة للقرينة الأساسية (قرينة التعديّة). ففي قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ﴾⁽³⁰⁾. وكذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا﴾⁽³¹⁾، فيمكن معرفة المفعول به وهو (زيداً)، ولفظة (الله) في ضوء تعاضد الأدلة في معرفته، ومن هذه الأدلة:

1— قرينة الإعراب: من المعلوم أن محل المفعول به هو النصب، والنصب فيه قرينة دالة على حصول التعديّة. فنجد أن علامة (السماء)، و(آيات) في الآيتين المباركتين السابقتين النصب. أما الأفعال المتعدية إلى مفعولين أو ثلاثة، فالنصب يظهر على كل ما كان أصله مبتدأ وخبر⁽³²⁾. كما في قوله تعالى ﴿وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَحْفُوظًا﴾⁽³³⁾. فظهرت علامة النصب على ما كان أصله مبتدأ وخبر هو (السماء سقفاً مرفوعاً).

2— قرينة الرتبة: تعد رتبة المفعول به من الرتب الحرّة (غير المحفوظة)، فيمكن وضعه في الجملة بعد الفاعل، وهذا هو الأصل. ويمكن وضعه قبل الفاعل؛ ويرجع سبب ذلك «لضرب من التوسع والاهتمام به والنية به التأخير»⁽³⁴⁾. ولذلك جاز أن يقال في قوله تعالى: ﴿بَلِ اللَّهِ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾⁽³⁵⁾، فقدم المفعول على الفعل والفاعل. ولو أتى به على أصله في هذا السياق تحديداً، وقال: فاعبد الله لجاز، لكن ربما يكون ساذجاً بلا تخصيص ولا دلالة على العناية بالمقدم. وقد ورد هذا المعنى بصورة واسعة في القرآن الكريم⁽³⁶⁾.

رابعاً: تعاضد الأدلة في باب التوكيد (المفعول المطلق)

يعدّ المفعول المطلق أحد المفعولات المنصوبة، ودلالة الفعل عليه كدلالاته على الزمان؛ لأن الفعل يتضمّن كل واحد منهما، ويتأخر المفعول المطلق عن الفعل والفاعل وجوباً؛ والسبب في ذلك أنّ الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم إلى الوجود، وصيغة الفعل تدل عليه، نحو: قمت قياماً، وضربت ضرباً⁽³⁷⁾. وقوله تعالى: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً﴾⁽³⁸⁾.

ولعلّ من أوضح القرائن الموجودة في معرفة المفعول المطلق عن سائر المفاعيل في هذه الجمل، هي:

1— قرينة الإعراب: تعد قرينة الإعراب من القرائن الأساس التي تدلنا على المفعول المطلق. والفعل إنما ينصب ما كان فيه دلالة عليه، فهو يعمل في مصدره بلا خلاف كما في: قمت قياماً، وضربت ضرباً؛ لقوة دلالاته عليه إذ كانت دلالاته عليه لفظية⁽³⁹⁾.

وفي بعض المواقف تكون العلامة الإعرابية الفيصل الأساس في معرفة المفعول المطلق، وذلك إذا وردت منصوبة بإضمار فعل، وذلك الفعل لم يظهر مع هذه المصادر وذلك قولك في الدعاء للإنسان: سقياً ورعياً والمراد سقاك الله سقياً، ورعاك الله رعياً، فانصبنا بالفعل المضمر وجعلوا المصدر بدلاً من اللفظ بذلك الفعل وذلك أنهم قد استغنوا بذكر المصدر عن ذكر الفعل⁽⁴⁰⁾. فهذه المعاني المختلفة التي تتضمنها التراكيب المتشابهة لا يمكن أن تأمن اللبس عند إرادة المفعول المطلق إلا عن طريق قرينة الإعراب.

2— قرينة الرتبة: فهي تتعاضد مع قرينة الإعراب في باب المفعول المطلق، فكيف يتقدم على الذي أخرج (الفاعل)، وعلى الذي دلّ عليه وهو الفعل؟ وإذا قدّم المفعول المطلق لحصل لبس في المعنى، فلا يجوز أن نقول (تبتلاً إليه تبتل) في قوله تعالى: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً﴾⁽⁴¹⁾. لأن صيغة الفعل تبتل دلت على

المفعول المطلق وهو التبتيل. فكما أن الصفة لا تتقدم على موصوفها كذلك المفعول المطلق لا يتقدم على فعله وفاعله.

خامساً: تعاضد الأدلة في باب المفعول له

هو المصدر الفصلة المعلل لحدث شاركه في الزمان والمكان (42)، وإنَّ العامل فيه من غير لفظه وهو الفعل الذي قبله، وإنما يذكر علة وذرراً لوقوع الفعل، والفعل يكون لازماً أو منتهياً في التعدي فعدى باللام ومن ذلك: (احتملتك استدامة مودتك)، و(زررتك ابتغاء معروفك) (43)، وقوله تعالى ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ﴾ (44).

يتبين من مما تقدم أن المفعول له تتصافر فيه جملة من القرائن التي تساعد على بيانه ومن أهم تلك القرائن:

1- قرينة العلامة الإعرابية: ذهب الكوفيون إلى أن ناصبه الفعل المتقدم عليه (45). وشاركهم في ذلك ابن يعيش (46). فاللفظتان: (استدامة)، و(ابتغاء) في الجملتين السابقتين منصوبتان بالفعل المتقدم عليهما. أما إذا أهدرت علامة النصب في المفعول له وجاء مجروراً باللام نحو: جئتُك لرغبة في الخير، فلا يسمى مفعولاً له؛ لأن الجر هو الأصل عند النحاة (47). ومن ذلك يتبين مدى أهمية وجود العلامة الإعرابية في المفعول له، فعند حذفها يلغى المفعول له من الجملة.

2- قرينة المطابقة في التعريف والتنكير: يذهب أبو عمر الجرمي والرياشي إلى أن المفعول له يأتي نكرة، وردَّ أبو العباس على الرياشي بأن قوله أقيح الخطأ؛ لأن بابنا هذا معرفة ونكرة، وقال سيبويه وحسن في ذلك الألف واللام، ومما جاء فيه معرفة قوله تعالى ((ويجعلون.. حذر الموت)) فقوله حذر الموت منصوب؛ لأنه مفعول له، وهو معرفة بالإضافة (48)، ومثله قول حاتم (49):

وَأَعْرِضْ عِوَاءَ الْكِرِيمِ إِدْخَارَهُ وَأَعْرِضْ عَنِ سَنَمِ اللَّئِيمِ تَكْرُمًا

أتى بالمعرفة والنكرة في بيت واحد، (فادخاره) مفعول له معرفة، و(تكرما) مفعول له ثان نكرة. غير أن التقسيم الذي استقر للمفعول له بعد ذلك يكون على ثلاثة أصناف، أحدها: أن يكون مجرداً عن الألف واللام والإضافة، والثاني: أن يكون محلي بالألف واللام، والثالث: أن يكون مضافاً، وكلها يجوز أن تجر بحرف التعليل (50).

3- قرينة الأداة: خصصت اللام في باب المفعول لأجله دون سائر الحروف؛ لأن اللام معناها العلة والغرض، ففي قولك: (احتملتك لاستدامة مودتك)، و(زررتك لابتغاء معروفك)، نجد أن اللام دلَّت على المفعول له. أما إذا حذفنا «هذه اللام فيقال: فعلت ذلك حذار الشر، وأنتيتك مخافة فلان. وأصله لحذار الشر، ولمخافة فلان، فلما حذفنا اللام وكان موضعها نصباً تعدى الفعل بنفسه فنصب» (51).

ويجوز حذف المصدر بشرط وجود اللام الدالة على العلة، وكذلك يجوز حذف اللام الدالة على العلة بشرط وجود المصدر. ولم يجر حذفها معاً فقال في ذلك: وقد يحذف المصدر ويكتفي بدلالة اللام على العلة، ولا يجوز حذف اللام والمصدر معاً كقولك: (قصدتُك زيدا) وأنت تريد (زيد)، ولكن يجوز حذف اللام وإبقاء المصدر كقرينة يدلُّ على المحذوف ومنه قوله تعالى ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ﴾ (52). فحذر الموت نصب؛ لأنه مفعول له فتقول: خرجت من أجل زيد، ومن أجل ابتغاء الخير واحتملت من خوف الشر (53). فمتى ما صح اجتماع اللام مع المصدر في الجملة كان ذلك قرينة على أن هذا المصدر هو المفعول له، فمن خلال هذه الأداة (اللام) يمكن لنا تفرقة المفعول لأجله عن سائر المفاعيل الأخرى. ولا يجوز حذف اللام والمصدر معاً؛ فبالحذف تختفي الأمانة التي تدل على المعاني فيحدث اللبس؛ ولذلك لا بد من وجود قرينة تدلُّ على المحذوف، بمعنى آخر أنه إذا حذف المصدر بقيت اللام للدلالة على مصدر المفعول، وإذا حذفنا اللام بقي المصدر للدلالة على اللام المحذوفة.

سادساً: تعاضد الأدلة في باب المفعول معه

وهو الاسم المنتصب بعد واو بمعنى مع، وحقه أن يسبقه فعل أو شبهه (54). ومن ذلك: قوله تعالى ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ (55)، وقوله تعالى ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّكَ وَالشَّيَاطِينَ﴾ (56)، وفي ضوء هاتين الآيتين المباركتين تتوضح جملة من القرائن المتصافرة فيها، ومن أهم تلك القرائن:

1- قرينة الإعراب: يعد المفعول معه من المنصوبات، ويكون ما قبلها واو، ولم تعمل هذه الواو شيئاً، فذلك كان ما بعدها منصوباً بالفعل الذي قبلها هذا مذهب سيبويه⁽⁵⁷⁾، وتبعه في ذلك ابن يعيش⁽⁵⁸⁾. فنجد في الآيتين السابقتين أن (شركاء) و (الشياطين) منصوبان، وعلامة النصب دلت على المفعول معه، والدليل على ذلك أننا لو رفعنا (شركاء، والشياطين) وجعلناهما مجرورين؛ لتعدّر إعرابها مفعولاً معه. والمنعم للنظر يجد أن من الصعب التفريق بين واو العطف على المنصب، وواو المعية إلا عن طريق المفسرين. (فهم) في (ولنحشرهم) منصوب أيضاً، إلا أن كتب التفسير عيّنت إعرابه مفعولاً معه استناداً إلى المعنى، فقد فسّر الطبري الواو دالة على المعية⁽⁵⁹⁾. وجوز الزمخشري معنى المعية والعطف، ولكنه جعل دلالة المعية هي الراجحة فقال: «والواو في (والشياطين) يجوز أن تكون للعطف، وبمعنى (مع) ، وهي بمعنى (مع) أوقع ، والمعنى: أنهم قرن كل كافر مع شيطانه في سلسلة»⁽⁶⁰⁾.

2— قرينة الرتبة: يجب أن يكون المفعول معه بعد الواو، وأن يكون الفعل العامل فيه قبل الواو. فالفعل (أجمعوا، نحشرو) في الآيتين السابقتين، ورد بعدها الواو، ومن ثم المفعول معه (شركاء، الشياطين). فلا يجوز أن يقال: (والشركاء فأجمعوا)، ولا (نقول: والشياطين لنحشرنهم). ونخلص من ذلك أن رتبة المفعول معه في الجملة ملتزمة بالتأخر عن الفعل والفاعل والأداة، فالتزام الرتبة إذن قرينة دالة على المفعول معه⁽⁶¹⁾.

3— قرينة الأداة: إن لهذه القرينة الأثر المميز في تحديد المفعول معه، وذلك من خلال وجود الأداة (الواو)، فإذا وضعت موضع (مع) خلصت للاجتماع، وخُلت عنها دلالة العطف، ففي قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ ، وقوله تعالى ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ﴾ فالأصل على رأي بعض المفسرين⁽⁶²⁾ ، (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ مع شُرَكَاءَكُمْ)، و(فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ مع الشَّيَاطِينَ)، فأفادت الواو معنى الاجتماع والانضمام. فالمنصوب بمعنى (مع) يدخل في حكم السابق على سبيل التبع⁽⁶³⁾. وهذا المعنى أشار إليه ابن يعيش بقوله: وكانت الواو ومع يتقارب معناهما وذلك أن معنى مع الاجتماع والانضمام، والواو تجمع ما قبلها مع ما بعدها وتضمه إليه. فأقاموا الواو مقام مع؛ لأنها أخف لفظاً وتعطي معناها⁽⁶⁴⁾.

سابعاً: تعاضد الأدلة في باب الإخراج (الاستثناء)

وهو صرف لفظ عن عمومته بإخراجه من أن يتناوله. وحقيقته تخصيص صفة عامة، فكل استثناء تخصيص، وليس كل تخصيص استثناء، فإذا قلت: ﴿فَشْرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلاً﴾⁽⁶⁵⁾ تبين بقولك (إلا قليلاً) إنه لم يكن داخلاً تحت الصدر، وإنما ذكر الكل وأنت تريد بعض مدلوله مجازاً وهذا معنى قول النحويين: الاستثناء إخراج بعض من كل؛ أي إخراجه من أن يتناوله الصدر⁽⁶⁶⁾.

وفي ضوء تعريف ابن يعيش للاستثناء يتضح أن هناك قرائن متواشجة مع بعضها تدلنا على معنى الاستثناء، ومن أهم هذه القرائن:

1— قرينة العلامة الإعرابية: تظهر قرينة الإعراب في باب الإخراج في حال كون المستثنى بعد إلا منصوباً، سواء كان متصلاً أو منقطعاً⁽⁶⁷⁾؛ لأنه كالمفعول، ووجه الشبه بين المفعول والاستثناء أن كل واحد منهما يأتي بعد الكلام التام فضلة⁽⁶⁸⁾، فالنصب هو الباب على كل حال⁽⁶⁹⁾. فعند استعراض قوله تعالى ﴿فَشْرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلاً﴾ نجد أن (قليلاً) هو الاسم المستثنى من صدر الجملة المنصوب، إذ يمتنع أن تقول: ﴿فَشْرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلاً﴾⁽⁷⁰⁾؛ لأنها في حكم المفعول والمفعول علامته النصب. وبهذا نصل إلى حقيقة مفادها أن العلامة الإعرابية قرينة مهمة من القرائن التي نتوصل بها إلى معرفة الاستثناء.

2- قرينة الرتبة: تعدّ قرينة الرتبة من القرائن المهمة التي تتضافر مع قرينة العلامة الإعرابية في المستثنى، فلا يجوز أن يقدم المستثنى على (إلا)؛ «لأن (إلا) قد صارت بمنزلة حرف من حروف النصب»⁽⁷¹⁾. وكذلك يمتنع تقديم المستثنى على المستثنى منه، لأن «المستثنى إخراج من المستثنى منه في الحقيقة، ومرتبة المخرج أن يكون بعد المخرج منه، فكان حقه أن يجيء بعد الحكم والمستثنى منه معاً. أما إذا كثر استعماله فجوز تقدمه على أحدهما: جاءني إلا زيدا القوم، والقوم إلا زيدا أخوتك، ولم يجز تقديمه عليهما معاً»⁽⁷²⁾.

وصفة القول عندنا إنه يمتنع تقديم المستثنى على الفعل والمستثنى عنه والحكم معاً لسببين: السبب

الأول: أن (إلا) ليست من الأدوات التي لها الصدارة في الكلام - في باب الاستثناء - فَيُبتدأُ بها، والسبب الثاني: إن الالتزام بالرتبة يوصلنا إلى فهم المعنى المراد من دون تكلف، فمرتبة المستثنى أن تكون بعد المستثنى منه وإلا.

3— قرينة الأداة: تتعاضد قرينة الأداة مع قرينتي الإعراب والرتبة، فليس الإخراج بإلا هو العامل المهم في الاستثناء، وإنما المهم هو الأداة، وما يرتبط بها من الإعراب⁽⁷³⁾، والأداة (إلا) أم أدوات الاستثناء وهي المسيطرة على هذا الباب، فهي تخرج الثاني مما دخل في الأول فهي شبه حرف نفي⁽⁷⁴⁾. ومن ذلك قوله تعالى ﴿فَشْرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ فأخرجت قليلاً من حكم الأول. ونظراً لأهميتها في الجملة يتضح بأن الناصب للمستثنى (إلا) نيابة عن استثنى فقوله تعالى ﴿فَشْرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ فالناصب لها (إلا) نيابة عن استثنى، فتأويل ذلك والله أعلم: فشرَبوا منه استثنى قليلاً.

أما الأداة (غير) فهي تختلف عن إلا في كونها صفة مفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها ذاتاً أو صفة. وأما (إلا) فأصلها مغايرة ما بعدها لما قبلها إثباتاً ونفيًا، فلما اتفقا في مطلق المغايرة، حملت غير على إلا في الاستثناء بها⁽⁷⁵⁾. وأما الأداة سوى فقد ذهب جمهور البصريين وعلى رأسهم الخليل وسيبويه إلى أنها ظرف، وأنها لا تخرج عن الظرفية، ومعناها مكان فإذا قلت: (أتاني القوم سواك) كقولك أتاني القوم مكانك. ومن العلماء من يرى أن في سواك معنى الاستثناء⁽⁷⁶⁾.

ثامناً: تعاضد الأدلة في باب الحال (الملايسة للهيئات)

يقال في الحال: هو وصف أو ما قام مقامه، فضلة مسوق لبيان الهيئة أو للتوكيد⁽⁷⁷⁾. ومن ذلك قوله تعالى ﴿وَاضْمُمْ يَدَكَ إِلَى جَنَاحِكَ تَخْرُجَ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ آيَةً أُخْرَى﴾⁽⁷⁸⁾. ولعل من أهم القرائن التي تتعاضد في باب الحال هي:

1- العلامة الإعرابية: تعد العلامة الإعرابية من القرائن المهمة لمعرفة الحال، فالنصب هو الإعراب المميز له إذا كان مفرداً. (فبيضاء) في الآية المباركة السابقة تعرب حال منصوب، أما إذا ارتفعت (بيضاء) كأننا نقول: تخرج يدك البيضاء، فقد تحولت دلالتها من الحال إلى النعت. وهذا يبيته إلى مدى أهمية القرينة الإعرابية في جملة الحال. أما إذا كان الحال جملة اسمية، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ﴾⁽⁷⁹⁾. فجملة (وهم في غفلة) في موضع نصب بوقوعه موقع الحال.

2— المطابقة في الصيغة: إن: «تتكير ذي الحال قبيح، وهو جائز مع قبحه لو قلت: جاء رجل ضاحكاً لقبح مع جوازه»⁽⁸⁰⁾. وهذا يعني أن صاحب الحال لا يرد إلا معرفة، ويجوز تنكيهه إذا وجد مسوغ أو قرينة لذلك⁽⁸¹⁾. ومن ذلك نقرر أمرين: أن الأصل في الحال أن تكون نكرة، أما إذا ورد معرفة فهو في تأويل النكرة، والسبب الأساس في افتراض التأويل هو أن صاحب الحال معرفة في الأغلب، والحال تلتبس بالنعت؛ بمعنى أنه لو جاءت الحال معرفة وقبلها اسم معرفة يصح أن يكون موصوفاً؛ وبهذا يلتبس الحال بالموصوف. والأمر الآخر: «أن الحال لا يكون إلا مشتقاً أو في تأويل المشتق»⁽⁸²⁾.

3— الربط: لا تخلو الجملة الحالية من أن تكون اسمية أو فعلية. ولا بدّ فيها من رابط⁽⁸³⁾. «فإذا وقعت الجملة حالاً، فلا بدّ فيها مما يعلقها بما قبلها، ويربطها به؛ لنلا يتوهم أنها مستأنفة، وذلك يكون بأحد الأمرين: إما الواو، وفي هذه الحالة لا يقع بعدها إلا جملة مركبة من مبتدأ وخبر كقوله تعالى: ﴿فَوَاكِهُ وَهُمْ مُكْرَمُونَ﴾⁽⁸⁴⁾. وإما جملة الضمير يعود منها إلى قبلها. ومن ذلك عن الضمير، ومنه قوله تعالى ﴿وَجَاءَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ يَسْتَبْشِرُونَ﴾، فالضمير المستتر في يستبشرون، في موضع حال⁽⁸⁵⁾. ولا يجوز دخول الواو، فلم يقل تبارك وتعالى: ﴿وَجَاءَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ يَسْتَبْشِرُونَ﴾⁽⁸⁶⁾.

تاسعاً: تعاضد الأدلة في باب التمييز (التفسير)

التمييز هو التفسير أو التبيين المراد به: رفع الإبهام، وإزالة اللبس. وشرطه أن يكون نكرة جنساً مقدراً بمن.

والمميز يكون واحداً ويكون جمعاً، وله شبه بالمفعول، فانه يأتي فضلة بعد تمام الكلام، ويرد في بعض الأحوال معرفاً باللام، كما أنه يأتي بعض الأحيان دالاً على المقادير، وفي أحيانٍ آخر لا يدل على ذلك كقوله تعالى: ﴿فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾⁽⁸⁷⁾، (ذهباً) تمييز⁽⁸⁸⁾ وقوله تعالى ﴿قَالَ

أَعْيَرَ اللهُ أَبْعِيَكُمْ إِلَهًا﴾. ف(إلهاً) هو التمييز⁽⁸⁹⁾. وفي ضوء ذلك نستطيع أن نستنبط أهم القرائن المتضافرة المذكورة في باب التمييز أو التفسير، ومن أهمها:

1- العلامة الإعرابية: تظهر قرينة الإعراب جلياً من خلال نصب التمييز، فيجب أن يكون التمييز منصوباً كما أن المفعول كذلك⁽⁹⁰⁾. ففي قوله تعالى ﴿فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ وقوله تعالى ﴿قَالَ أَعْيَرَ اللهُ أَبْعِيَكُمْ إِلَهًا﴾ نجد أن (ذهباً، وإلهاً) منصوبان على التمييز، فعلامته النصب بسبب كونه مفسراً لما قبله، ومشبهاً بالمفعول من حيث الرتبة، وبما أن علامة المفعول هي النصب، فكذلك التمييز تكون علامته النصب أيضاً، وهناك قاعدة عن أهل العربية تقول: الشيء إذا شابه شيئاً أخذ حكمه.

2- الرتبة: إن رتبة التمييز متأخرة عند جميع النحاة، ويعلل سيبويه امتناع التقديم بأن المنصوب هو الفاعل في المعنى عند القول (تصيب زيد عرقاً)، فلما كان هو الفاعل في المعنى لم يجز تقديمه⁽⁹¹⁾. وشبه التمييز بالمفعول يعني أن موقعه في هذه الأمثلة كموقعه يعني أن التمييز يشبه المفعول من حيث أن موقعه آخرأ نحو: عندي راقود خلاً، كما أن المفعول كذلك فإنه يأتي فضلة بعد تمام الكلام، ونعني بقولنا فضلة أنه يأتي بعد استقلال الفعل بفاعله كما أن المفعول كذلك؛ ولذلك وجب أن يكون منصوباً كما أن المفعول كذلك⁽⁹²⁾.

عاشراً: تعاضد الأدلة في باب المضاف إليه

: وهي إيصال الاسم إلى الاسم من غير فصل، وجعل الثاني من تمام الأول يتنزل منزلة التنوين. بمعنى أن يتصل آخر الاسم الأول بأول الثاني من غير تنوين. ويجوز أن يضاف الاسم الأول وهو نكرة إلى اسم معرفة وذلك نحو قوله تعالى ﴿إِنَّ رَبَّكُمْ اللهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾⁽⁹³⁾ فستة نكرة، فعند إضافته إلى أيام اكتسب منها التعريف، فأصبحت معرفة بالإضافة، وكذلك يجوز إضافته إلى نكرة ليكتسب التخصيص⁽⁹⁴⁾.

ومما تقدم تتضح جملة من القرائن تتعاضد مع بعضها في باب المضاف إليه، ومن أهم تلك القرائن:

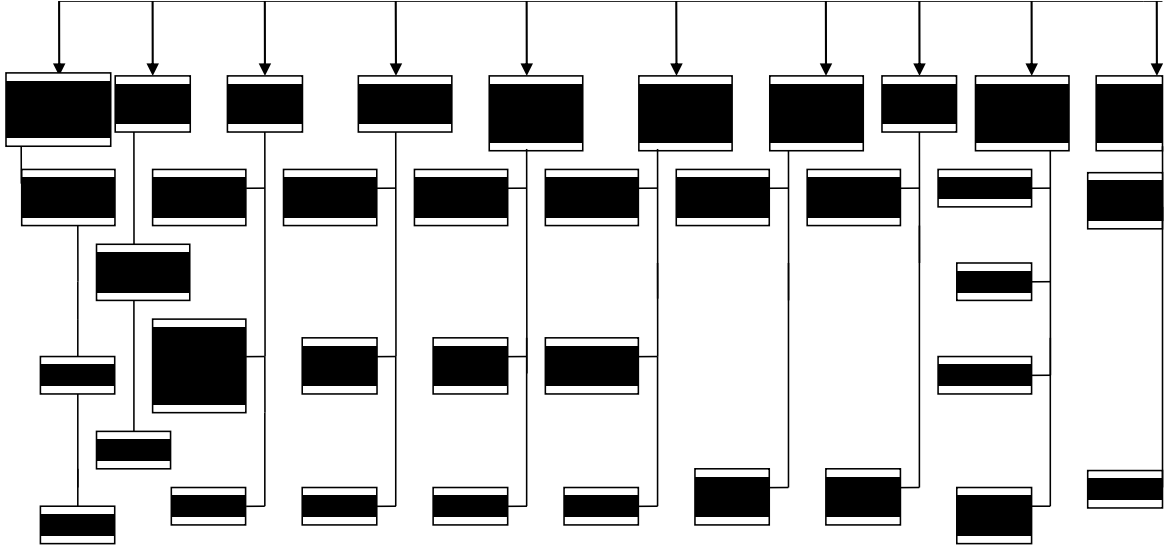
1- الإعراب: يظهر الجرُّ في المضاف إليه قرينة أساسية؛ لأنه أكثر دلالة على حصول الإضافة، فيتطلب من المضاف إليه أن يكون مجروراً أبداً⁽⁹⁵⁾؛ أي أن علامة المضاف إليه الخاصة هي الجر. وإذا نظرنا إلى الآية المباركة السابقة لوجدنا أن أيام في قوله (ستة أيام) هو مضاف إليه مجرور، أما إذا رفع، أو نصب (أيام) فمن المحال أن يكون مضافاً إليه.

2- التلازم (التضام): يعد المضاف والمضاف إليه بنية واحدة متلازمة لا يتم معنى الجملة إلا بانضمامها إلى بعضها البعض، و«القياس في هذا الباب أن يضاف إلى الاسم الأول منهما؛ لأن الثاني بمنزلة تمام الأول، وواقع موقع التنوين منه»⁽⁹⁶⁾. ومن هذا المنطلق نتوصل إلى أن «المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، فإذا لم يكن هناك ما يمنع الإضافة كان في حكم الناقص الذي لا يتم معناه إلا بما بعده من المضاف إليه»⁽⁹⁷⁾. ففي قوله تعالى (ستة أيام) كالكلمة الواحدة؛ لأننا لو قلنا ستة وسكتنا لا يتم المعنى إلا إذا قلنا: ستة أيام.

3- الرتبة: تظهر رتبة المضاف إليه ملتزمة، فنجد أن تقديم المضاف إليه، غير جائز عند أغلب النحويين⁽⁹⁸⁾. ففي قوله تعالى ﴿أَنْ أَحْمَدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾⁽⁹⁹⁾، لا نستطيع أن نقول: (العالمين رب)؛ لأن ذلك يؤدي إلى انعدام في الذائقة اللغوية، وليس في المعنى. ويعلل الرضي عدم جواز تقديم المضاف إليه على المضاف بقوله: المضاف إلى الشيء مكمل به ما أضيف إليه تكميل الموصول بصلته، والصلة لا تعمل في الموصول، ولا فيما قبله، فكذلك المضاف إليه لا يعمل في المضاف، ولا فيما قبله⁽¹⁰⁰⁾.

ومن كلِّ ما تقدّم يتضح تعاضد القرائن مع بعضها في جملة واحدة بغية الوصول إلى المعنى المراد، وكما يوضحها المخطط الآتي:

تضافر القرائن في القرآن الكريم



نتائج البحث

توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

1. قِيمت الدراسة أثر القرآن في تناول ظاهرة التعاقد، فمعرفة الباب النحوي لا يكتمل إلا بمراعاة جملة من القيود التي يمكن إرجاعها إلى القرائن اللفظية والمعنوية وغيرها.
2. توصل الباحث إلى أن تعاقد القرائن تُعدُّ من أهم المحاولات لفهم النظام اللغوي للعربية وأبعدها أثراً؛ لأنها حَوَّلت الدرس النحوي بهذا من منهجه اللفظي المتمثل في (الإعراب) القائم على فكرة العامل، إلى منهج قرائن التعليق الذي يضع المعنى في المقام الأول.
3. أكَّدت الدراسة أن مبدأ تعاقد الأدلة لا يقوم بديلاً عن نظرية العامل؛ لكثرة القرائن وتشعبها، ولصعوبة استعانة المتكلم بها، إذ لا يمكنه استحضارها، بخلاف نظرية العامل. لكنَّه يمكن القول أن مبدأ تعاقد الأدلة النحوية يُصلح التحليل النحوي.
4. قِيمت الدراسة دور القدامى في تناول هذه الظاهرة، فهم لم يغفلوا عن مراعاة هذه الظاهرة في تعريفاتهم، وكانهم كانوا يستشعرون بأن معرفة الباب النحوي لا يكتمل إلا بمراعاة جملة من القيود التي يمكن إرجاعها إلى القرائن اللفظية والمعنوية المنطقية وغيرها.
5. تبنت الدراسة مبدأ اشتراك أدلة متعددة في جملة واحدة لفهمها وإزالة اللبس فيها، فعلى سبيل التمثيل يجوز اجتماع قرينة الإعراب والرتبة والصيغة والمطابقة في جملة واحدة.
6. أثبتت الدراسة أنه يجوز الترخص بقرينة أو قرينتين من الجملة بشرط وجود قرائن أخرى تدلنا على المعاني لإزالة اللبس والإبهام.

(1) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 193-194.

(2) ينظر: القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديرية والمحلي: 62.

- (3) ينظر: أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط:4.
- (4) نظام الارتباط والربط: 67.
- (5) ينظر: المعنى وظلال المعنى:351.
- (6) ينظر: المرجع نفسه:351.
- (7) شرح المفصل:116/8.
- (8) سورة هود /76.
- (9) سورة مريم /7.
- (10) ينظر: شرح المفصل:118/8.
- (11) ينظر: شرح المفصل:74/1.
- (12) شرح التصريح على التوضيح:269-267/1.
- (13) شرح الكافية الشافية:576/2.
- (14) ينظر: البيان في روائع القرآن:229/1.
- (15) ينظر: المعنى وظلال المعنى:355.
- (16) سورة المؤمنون /14.
- (17) ينظر: المرجع نفسه:352، واللغة العربية معناها ومبناها:81.
- (18) سورة فاطر /28.
- (19) ينظر: في بناء الجملة العربية:129، والقرينة النحوية في الأسماء المعربة:20.
- (20) سورة البقرة /11.
- (21) ينظر: شرح المفصل:85-84/1.
- (22) ينظر: شرح المفصل:85/1.
- (23) شرح ابن عقيل:106/1.
- (24) ينظر: في بناء الجملة العربية:130، والقرينة النحوية في الأسماء المعربة:26.
- (25) سورة البقرة /255.
- (26) ينظر: شرح المفصل:85/1.
- (27) ينظر: شرح المفصل:73/1، 94/1.
- (28) ينظر: شرح جمل الزجاجي:347/1، وشرح ابن عقيل:95/1.
- (29) شرح المفصل:87/1.
- (30) سورة الأنبياء /16.
- (31) سورة البقرة /231.
- (32) ينظر: شرح المفصل:64/7.
- (33) سورة الأنبياء /32.
- (34) ينظر: شرح المفصل:4/1.
- (35) سورة الزمر /66.
- (36) ينظر: سورة البقرة /124، وسورة فاطر /58.
- (37) ينظر: شرح المفصل:111-110/1.
- (38) المزمّل:29 /8.
- (39) ينظر: شرح المفصل:111/1.
- (40) ينظر: شرح المفصل:114/1.
- (41) سورة المزمّل:29 /8.
- (42) ينظر: شرح شذور الذهب:216، التعريفات:288.
- (43) ينظر: شرح المفصل:53-52/2.
- (44) سورة البقرة:19/1.
- (45) ينظر: معاني القرآن للفراء:17/1.
- (46) ينظر: شرح المفصل:52/2.
- (47) ينظر: معاني النحو:199-198/2.
- (48) ينظر: شرح المفصل:54/2.
- (49) البيت من الطويل لحاتم الطائي تحدث فيها عن الكرم وكثير من مكارم الاخلاق التي يتحلى بها الانسان. ينظر: ديوان حاتم الطائي:45، الكتاب:183/1، شرح المفصل:54/2.
- (50) ينظر: شرح ابن عقيل:84/2.
- (51) شرح ابن عقيل:53/2.

- (52) سورة البقرة: 1/ 19.
- (53) ينظر: شرح المفصل: 53/2، والقرينة النحوية في الأسماء المعربة: 92.
- (54) ينظر: شرح ابن عقيل: 90/2-91.
- (55) سورة يونس / 71.
- (56) سورة مريم / 68.
- (57) ينظر: الكتاب: 298/1.
- (58) ينظر: شرح المفصل: 49/2.
- (59) ينظر: جامع البيان: 124/16.
- (60) الكشف: 31/3، وينظر: أنوار التنزيل، تفسير البيضاوي: 17/4، والبحر المحيط: 256/6.
- (61) ينظر: القرينة النحوية في الأسماء المعربة: 95.
- (62) الكشف: 31/3، وجامع البيان: 124/16، وينظر: أنوار التنزيل، تفسير البيضاوي: 17/4، والبحر المحيط: 256/6.
- (63) ينظر: التخمير وهو شرح المفصل في صنعة الإعراب: 231/1.
- (64) ينظر: شرح المفصل: 48/2.
- (65) سورة البقرة / 249.
- (66) ينظر: شرح المفصل: 75/2.
- (67) ينظر: شرح ابن عقيل: 94/2.
- (68) ينظر: شرح المفصل: 76 / 2-77.
- (69) ينظر: اللمع في العربية: 122، وشرح المفصل: 76/2.
- (70) هنالك من قرأها بالرفع من القراء، مروية عن أبي عمر. ينظر: البحر المحيط: 287/1.
- (71) الفوائد والقواعد: 318.
- (72) ينظر: شرح الكافية: 228/1.
- (73) ينظر: مقالات في اللغة والأدب: 124/1.
- (74) ينظر: شرح المفصل: 76/2.
- (75) ينظر: حاشية الخضري: 208/1،
- (76) ينظر: الكتاب: 350/2، وشرح المفصل: 83/2.
- (77) ينظر: معاني النحو: 239/2.
- (78) سورة طه / 22.
- (79) سورة مريم / 39.
- (80) شرح المفصل: 63/2.
- (81) النحو الوافي: 375/2.
- (82) شرح ابن عقيل: 112/2.
- (83) ينظر: شرح المفصل: 64/2، وشرح ابن عقيل: 124/2.
- (84) سورة الصافات / 42.
- (85) ينظر: شرح المفصل: 66-64/2.
- (86) ينظر: شرح المفصل: 66/2، وشرح ابن عقيل: 125/2.
- (87) سورة آل عمران / 91.
- (88) ينظر: البحر المحيط: 520/2.
- (89) ينظر: البحر المحيط: 379/4.
- (90) ينظر: البحر المحيط: 75-70/2.
- (91) ينظر: الكتاب: 402/1.
- (92) ينظر: الكتاب: 402/1.
- (93) سورة الأعراف / 54.
- (94) ينظر: شرح المفصل: 119-118/2.
- (95) ينظر: الإضافة في العربية: 13، والقرينة النحوية في الأسماء المعربة: 141.
- (96) شرح كتاب سيوييه: 55/13.
- (97) شرح المفصل: 72-71/2.
- (98) ينظر: الخصائص: 391/2، والقرينة النحوية في الأسماء المعربة: 141.
- (99) سورة يونس / 10.
- (100) ينظر: شرح الكافية الشافية: 995/2.

المصادر والمراجع

- 1) أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط، أحمد خضير عباس، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2010.
- 2) الإضافة في العربية، نضال حسن، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1988.
- 3) أنوار التنزيل وأسرار التأويل المسمى تفسير البيضاوي، القاضي ناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر البيضاوي، تحقيق: محمد صبحي حسن حلاق ومحمد أحمد الأطرش، دار الرشيد ومؤسسة الإيمان، سنة الطبع: الطبعة الأولى (1421 هـ - 2000م).
- 4) البحر المحيط أو التفسير الكبير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت، 1420 هـ.
- 5) البيان في روائع القرآن، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 2000.
- 6) التخمير وهو شرح المفصل في صنعة الإعراب للإمام الزمخشري، القاسم بن الحسين بن أحمد الخوارزمي المعروف بصدر الأفاضل (ت617هـ)، تحقيق: محمد السيد عثمان، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط1، 2011.
- 7) التعريفات، علي بن محمد الشريف الجرجاني (ت816هـ)، مكتبة لبنان، بيروت، 1985.
- 8) جامع البيان في تأويل القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت310هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاکر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 2000.
- 9) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، الشيخ محمد الدمياطي الخضري (ت1287هـ) شرحها وعلق عليها: تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (1419 هـ - 1998 م).
- 10) الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط2، 2010.
- 11) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (ت769هـ)، بهاء الدين عبد الله بن عقيل، مكتبة الهداية بيروت، ط1، 2008.

- 12) شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهرى، (ت905هـ)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، د.ت.
- 13) شرح الرضي على الكافية، الشيخ رضي الدين الاسترأباضي (ت688هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان (د.ت).
- 14) شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش النحوي (ت643هـ)، وضع فهرسه الفنيّة: الدكتور عبد الحسين المبارك، عالم الكتب. بيروت، مكتبة المنتبي القاهرة.
- 15) شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب بيروت. لبنان، ط1، 1999.
- 16) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد ابن عبد الله ابن هشام الأنصاري المصري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط10، 1385 هـ - 1965 م.
- 17) شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (ت368هـ)، حقق وقدم وعلق على الجزء الأول: د. رمضان عبد التواب، ود. محمود فهمي حجازي، ود. محمد هاشم عبد الدايم، وحقق الجزء الثاني: د. رمضان عبد التواب، وحقق الجزء الثالث: د. فهمي أبو الفضل، وحقق الجزء الرابع: د. محمد هاشم عبد الدايم، وحقق الجزء الخامس والسادس: د. محمد عوني عبد الرؤوف، وحقق الجزء الثامن: د. أحمد عفيفي، ومصطفى موسى، وحقق الجزء الثامن: مصطفى عبد السميع سلامة إشراف محمد فريد غنام، وحقق الجزء التاسع: شعبان صلاح وعبد الرحمن محمد عصر، وحقق الجزء العاشر: د. صلاح رّواي، ود. مها مظلوم خضر، وحقق الجزء الحادي عشر: د. عبد الرحيم الكردي، وعبد الرحمن محمد عصر، وحقق الجزء الثاني عشر: د. عبد الكريم محمد حسن جبل، وحقق الجزء الثالث عشر: د. محمد عبد الله جبر، وحقق الجزء الرابع عشر: د. هدى قراعة، وحقق الجزء السادس عشر: د. أحمد جمال الدين أحمد، راجع جميع الأجزاء د. حسين نصار، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ط2، 2008.
- 18) نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، مصطفى حميدة، الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان، القاهرة، ط1، 1997م.

- (19) الفوائد والقواعد، عمر بن ثابت الثماني، دراسة وتحقيق: عبد الوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 2003.
- (20) في بناء الجملة العربية، محمد حماسة، دار القلم، الكويت، ط1، 1982.
- (21) القرينة النحوية في الأسماء المعربة، دريد عبد الجليل، رسالة ماجستير، جامعة بغداد . كلية التربية للبنات، 1997.
- (22) القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي: مجلة اللسان العربي، المملكة المغربية، مج 11، س: 1384هـ - 1974م.
- (23) الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1988.
- (24) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر جار الله الزمخشري، تحقيق: عادل أحمد - علي معوض - فتحي حجازي، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، 1418هـ - 1998م.
- (25) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة . مصر، ط5، 2006.
- (26) اللع في العربية، أبو الفتح عثمان ابن جني، تحقيق: حامد المؤمن، عالم الكتب مكتبة النهضة العربية، مصر، ط2، 1985.
- (27) معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت 207 هـ)، تحقيق الجزء الأول : أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، وتحقيق الجزء الثاني: محمد علي النجار وتحقيق الجزء الثالث: عبد الفتاح شلبي وعلي النجدي ناصف ، مطبعة دار الكتب المصرية 1374 هـ . 1955 م ، والدار المصرية للتأليف والترجمة ، والهيئة المصرية العامة للكتاب 1972 م .
- (28) معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، دار إحياء التراث العربي، بيروت . لبنان، ط1، 2007.
- (29) المعنى وظلال المعنى، د. محمد محمد يونس علي، دار المدار الإسلامي، ليبيا بنغازي، ط2، 2007.
- (30) مقالات في اللغة والأدب، تمام حسان، عالم الكتب القاهرة، ط1، 2006.
- (31) النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط3، 1966.